

محضر موجز للجلسة الرابعة والأربعين

الرئيسة: السيدة إسبينوسا (المكسيك)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

- (ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)
- (ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)
- (د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)
- (هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

../..

Distr.GENERAL  
A/C.3/51/SR.44  
15 September 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥

البند ١١٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع) (A/51/3) (الجزءان الأول والثاني)، A/51/81، و 87 و 90 و 114، A/51/208-S/1996/543، A/51/210 و A/51/462-S/1996/831؛ A/C.3/51/9 (A/C.3/51/9)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين المتمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/51/153)، 170، 201، 290، 395، 453 و Add.1 و 483، 539، 536، 506، 480، 457، Add.1 و 542 و Add.1 و 2، 552، 555، 558، 561، 641 و 650؛ (A/C.3/51/6)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين (تابع) (A/51/80-S/1996/194)، A/51/189، A/51/203-E/1996/86، A/51/204، 271، 374، 459، 460، 466، 478، 479، 481، 483 و Add.1 و 2، 490، 496 و Add.1، 507، A/51/532-S/1996/864 و A/51/538، 556، 557، A/51/651-S/1996/902، A/51/657، 660، A/51/663-S/1996/927، A/51/665-S/1996/931؛ A/C.3/51/3 و 8 و 10-13

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها (تابع) (A/51/36)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع) (A/51/36)

١ - السيد شودري (بنغلاديش): قال إن إعلان وبرنامج عمل فيينا قد وضع برنامجاً للأنشطة في ميدان حقوق الإنسان، وأبرزها، بصورة خاصة، أهمية الحق في التنمية والترابط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان. ولذلك، فإن وفد بلده يؤيد إنشاء فرع منفصل داخل مركز حقوق الإنسان، يتناول، حصراً، تعزيز الحق في التنمية.

٢ - ومضى في حديثه قائلاً إن وفده يدرك ضرورة إعادة هيكلة المركز، وإن كان يشعر بقلق إزاء الأسلوب الذي تجري به هذه العملية؛ إذ أنه لم تجر مشاورات كافية مع الدول الأعضاء، وأنه في حين ينبغي أن تستهدف إعادة الهيكلة زيادة الكفاءة، يجب احترام أولويات وولايات الكيانات المختلفة التي تضمها آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأشار إلى أن بنغلاديش تقدر الأعمال التي يقوم بها المقرر والممثلون الخاصون على اختلافهم وتقوم دائماً بدراسة تقاريرهم بعناية، غير أن وفد بلده يساوره القلق لما ورد من عرض انتقائي للوقائع في تقرير المقرر الخاص للجنة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي (A/51/457)، الذي أشار في الجزء الخاص بانتهاكات الحق في الحياة للأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات وطنية أو عرقية أو دينية أو لغوية إلى الشاكماس في بنغلاديش، على الرغم من أن المقرر الخاص أعفل ذكر قتل مئات من المدنيين على أيدي المتمردين المسلحين في القسم الخاص بانتهاكات الحق في الحياة والإرهاب. وأكد أن حكومة بنغلاديش كانت على استعداد للموافقة على طلبه لزيارة البلد، خلافاً لما قاله.

٣ - واستطرد قائلًا إن التزام حكومته بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وخاصة حقوق النساء والأطفال والأقليات، ينعكس في دستور بنغلاديش وتشريعاتها. وأضاف قائلًا إنه قد تم إنشاء لجنة لإصلاح القانون لإسداء المشورة للحكومة فيما يتعلق بتنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وذكر أن حكومته قد طلبت مساعدة وكالات الأمم المتحدة المختصة في القيام بهذا العمل.

٤ - واختتم حديثه قائلًا إن وفده يسلم بالدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويرحب بالمبادرات التي قدمت، مثل مشروع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المعنون "نحو ثقافة للسلام" (A/51/395)، الذي يهدف إلى تشجيع العمل المشترك بين الأمم من خلال التعليم، بغية تحقيق مزيد من الفهم والاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ودعا اللجنة إلى النظر في مشروع اليونسكو تحت بند منفصل من جدول الأعمال في الدورة الثانية والخمسين.

٥ - السيد اردا (تركيا): قال إن المادة ٣٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان من جانب أية دولة أو مجموعة أو من جانب أي فرد؛ غير أن آليات حقوق الإنسان الراهنة لا تغطي أغلب الأشكال المعاصرة لانتهاكات حقوق الإنسان. وأضاف قائلًا إن أغلبية الاشتباكات المسلحة تحدث داخل الدول في الوقت الحاضر؛ كما أن أغلب مرتكبي الانتهاكات من غير الدول يستخدمون العنف بلا قيود كوسيلة لتحقيق أهدافهم. وأكد أن هذه الأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء تشكل انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان.

٦ - ومضى في حديثه قائلًا إن تركيا تكافح من أجل القضاء على الإرهاب الذي يلقي تشجيعًا من الخارج، وتبذل، في نفس الوقت، قصارى جهدها لتعزيز نظامها الديمقراطي المتعدد الأحزاب ولزيادة تحسين التمتع بحقوق الإنسان. وأضاف قائلًا إن حكومته تقوم باستعراض تشريعاتها بصورة مستمرة، وتنظر في إدخال تعديلات على القوانين القائمة من أجل توسيع نطاق حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالنسبة للمواطنين الأتراك.

٧ - وأكد أن تركيا تتعامل مع ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان بأقصى قدر من الحرص وتسعى إلى تقديم جميع مرتكبي هذه الانتهاكات للعدالة. وقال إن المواطنين الأتراك يحق لهم، منذ عام ١٩٨٧، التقدم بالتماسات إلى اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأن تركيا صدقت في عام ١٩٨٨ على الاتفاقية الأوروبية واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وأن حكومته اعترفت في عام ١٩٩٠ بالولاية الجبرية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وذكر أن الصكوك القانونية الدولية التي تعد تركيا طرفًا فيها تعتبر جزءًا مكملًا للقانون التركي وأنها تبطل الأحكام المحلية التي لا تتفق مع تلك الصكوك.

٨ - وشدد على ضرورة التحقيق الكامل في جميع انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الدول أو المجموعات أو الأفراد. وقال إنه لا ينبغي للمؤسسات الوطنية أو للمجتمع الدولي أن يقبل عدم القيام

بذلك. ومن جهة أخرى فإنه لا ينبغي استخدام الادعاءات المتعلقة بحالات حقوق الإنسان في البلدان الأخرى لأغراض الاستهلاك المحلي في المجال السياسي. وأعرب عن تأييد تركيا للجهود المبذولة لكفالة أقصى قدر ممكن من التمتع بحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك. وقال إن إقرار السلام وتوفير بيئة مواتية لحقوق الإنسان في ذلك البلد لن يكون ممكناً ما لم يقدم مرتكبو فظائع الإبادة الجماعية والتطهير العرقي إلى العدالة.

٩ - السيدة رومولوس (هايتي): قالت إن وفد بلدها يشني على الدور الذي تقوم به المنظمة في تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ويرحب بالنتائج التي تحققت في دول كثيرة، من بينها هايتي. وأضافت قائلة إن شعب هايتي قد شهد في عام ١٩٩٥، للمرة الأولى، النقل السلمي للسلطة بين رئيسي الدولة المنتخبين ديمقراطياً؛ وإن الانتخابات قد جرت في مناخ يتسم بالشفافية، مع تمتع جميع الأحزاب بحرية التعبير. وأكدت أن الحكومة الجديدة تعتزم تدعيم الإصلاحات الديمقراطية التي شرعت فيها الحكومة السابقة ومواصلة إعادة بناء مؤسسات حقوق الإنسان.

١٠ - وتابعت حديثها قائلة إن القوات المسلحة الهايتية، التي كانت متورطة في كثير من انتهاكات حقوق الإنسان، قد استبدلت بقوة شرطة وطنية خاضعة لسلطة وزارة العدل، وإنه سرعان ما أثبت ضباط تلك القوة كفاءتهم في حماية الأرواح والممتلكات وفي المحافظة على النظام العام، واستدركت قائلة إنه بالنظر إلى عدم توفر الموارد فإن الشرطة ما زالت غير قادرة على الاستجابة لجميع الطلبات الملقة على عاتقها، وإنه قد تم الإبلاغ عن بعض حالات إساءة السلطة. وأكدت أن حكومتها تبذل كل جهد ممكن لضمان أن تكون الشرطة أكثر اتساقاً بالطابع المهني ومزودة بالمعدات بصورة أفضل وأن تضطلع بمهامها مع المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان.

١١ - وأوضحت أن إقامة العدل دون تحيُّز هو شرط أساسي لتحويل مبدأ حكم القانون إلى حقيقة واقعة، ولذلك فإن حكومة بلدها تقوم بوضع مشروع تشريعات لضمان استقلال السلطة القضائية وأنشأت أكاديمية وطنية تدرب فيها ما يزيد عن ٤٠٠ من القضاة. وأضافت قائلة إن برلمان هايتي ينظر في مشروع إطار قانون للإصلاح القضائي يستهدف تقديم بعض أوجه القصور في النظام القانوني. وقالت إنه قد تم تنفيذ تدابير مختلفة لتحديث نظام العقوبات وإن رئيس الجمهورية تقدم بعدة توصيات فيما يتعلق بالأحوال في السجون.

١٢ - وأعربت عن اقتناع حكومتها بالصلة الموجودة بين تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقالت إن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية مترابطة وأنه ينبغي انتهاج أسلوب منسق في تعزيزها. وأشارت إلى أن أهم نتائج جهود الحكومة في ذلك المجال هي زيادة وعي الجمهور بهذه القضايا وتزايد المشاركة العامة في الشؤون السياسية. وأضافت قائلة إنه قد أمكن تحقيق التقدم المحرز، جزئياً، بفضل دعم المجتمع الدولي وخاصة بمساعدة البعثة المدنية الدولية في هايتي. وقالت إنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، غير أن حكومتها تثق في أنها وضعت الأسس لإقامة مجتمع مستقر. واستدركت قائلة إنه ينبغي، مع

ذلك، أن يسير الإصلاح السياسي، جنباً إلى جنب، مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية لضمان نجاح التحول من دكتاتورية محتضرة إلى ديمقراطية ناشئة.

١٣ - السيد عبد الله (ماليزيا): أشار إلى التقرير المؤقت للمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي (A/51/457). وقال إن وفد بلده يساوره القلق لأن اسم ماليزيا ورد بين أسماء البلدان التي وجّه المقرر الخاص نداءً إليها باسم أفراد يخشون الإعدام الوشيك خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، بما في ذلك التنفيذ الوشيك لأحكام بالإعدام. وأضاف قائلاً إن ماليزيا كانت ضمن البلدان التي طلب منها المقرر الخاص معلومات فيما يتعلق بحالات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي المزعومة. وأوضح أن من الصحيح أن بعض الجرائم عقوبتها الإعدام بموجب القانون الماليزي ولكن تراعى الإجراءات القانونية الواجبة بدقة في جميع حالات عقوبة الإعدام. وأضاف قائلاً إن الأشخاص المتهمين بجرائم يعاقب بالإعدام عليها يعتبرون أبرياء إلى أن تثبت إدانتهم، ولهم الحق في الاستئناف أمام محكمة أعلى بعد صدور الحكم، وكذلك طلب العفو من الملك إذا خسروا الاستئناف.

١٤ - ومضى في حديثه قائلاً إن المقرر الخاص قد أعرب في تقريره عن شكه في الأثر الرادع لعقوبة الإعدام وحث البلدان التي ما زالت تطبق هذه العقوبة على إلغائها. وأضاف قائلاً إن هذا الرأي يوضح عدم فهم العوامل التي يمكن أن تؤدي ببلد إلى فرض عقوبة الإعدام فهما كافياً. وأكد أن حكومته مقتنعة بأن العقوبة المناسبة الوحيدة للجرائم المتصلة بالمخدرات هي الإعدام، وذلك نظراً لخطورة مشكلة المخدرات في جميع أنحاء العالم، وأن عقوبة الإعدام الإلزامية المنصوص عليها في القانون الماليزي قد ثبت أنها رادع قوي يمكن الحكومة من احتواء مشكلة الاتجار بالمخدرات.

١٥ - وأعرب عن ترحيب وفده بتقارير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة (A/51/651-S/1996/902 و A/51/663-S/1996/927 و A/51/665-S/1996/931). وقال إن إجراء الانتخابات الرئاسية مؤخراً في البوسنة والهرسك يعتبر إشارة مشجعة. وأضاف قائلاً إنه يتعين أن تقبل الأطراف جميعها نتائج الانتخابات وأن يكفل المجتمع الدولي احترام وحدة البلد وسيادته وسلامته الإقليمية. وأكد أن استمرار وجود قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات بعد فترة ولايتها الحالية، التي ستنتهي في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أمر ضروري للمحافظة على السلام والأمن، فمع تقدم تنفيذ اتفاق دايتون، يجب تركيز الاهتمام بدرجة أكبر على بناء المؤسسات وإعادة إرساء نظام ملائم لإنفاذ القوانين، كما ينبغي اتخاذ تدابير لتيسير عودة اللاجئين. وأعاد تأكيد دعم وفد بلده للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة واقتناعه الشديد بضرورة معاقبة مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية. ولاحظ أن استمرار تمتع مرتكبي هذه الأعمال الفظيعة بالحرية في بعض أنحاء يوغوسلافيا السابقة ينبغي أن يكون موضع قلق بالغ للمجتمع الدولي.

١٦ - وانتقل إلى تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (A/51/36)، فقال إن وفده يدرك ضرورة إعادة هيكلة مركز حقوق الإنسان، وإن كان يرى أنه ينبغي أخذ شواغل الدول الأعضاء في الاعتبار

بصورة أكمل. وأضاف قائلا إنه مع تنفيذ إعادة الهيكلة يجب مراعاة أحكام إعلان وبرنامج عمل فيينا، لا سيما مفهوم ترابط حقوق الإنسان. وأشار إلى أنه لا ينبغي التشديد على الحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في التنمية. واختتم حديثه قائلا إنه يجب إجراء تقييم للهيكلة في نهاية الفترة الانتقالية.

١٧ - السيدة جورجيينا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قالت إن وفد بلدها يؤيد جهود المجتمع الدولي والدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال تعزيز حقوق الأقليات وحمايتها، بوصفه إنجازا من الإنجازات الأساسية للديمقراطية، ويكن تقديرا شديدا لهذه الجهود التي انعكست في إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وطنية أو عرقية أو دينية أو لغوية الذي اعتمده الجمعية العامة في القرار ١٣٥/٤٧.

١٨ - وأكدت أن للأفراد الحق في التعبير عن انتمائهم إلى أقلية وطنية دون المعاناة من أضرار نتيجة لممارستهم لذلك الحق. وقالت إن حكومة بلدها مقتنعة بأن وجود الأقليات مسألة قائمة على أساس الواقع وليس القانون. وإن جمهورية مقدونيا ليست متجانسة من الناحية العرقية، شأنها في ذلك شأن دول البلقان الأخرى. وأشارت إلى أن وجود الأقليات الوطنية يثري المجتمعات ويمثل أساسا لإقامة العلاقات الودية والتعاون البناء بين الدول وإلى أن تعزيز حقوق الأقليات أمر له أهمية حاسمة بالنسبة للاستقرار في منطقة البلقان بأكملها.

١٩ - وذكرت أن حكومة بلدها ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الأقليات الوطنية، وأنها استرشدت بتقاليد العلاقات القائمة بين الأعراق وبروح الاحترام المتبادل والتسامح، فاستخدمت الفترة الانتقالية في البلد لتحسين توافق تشريعاتها وأعرافها مع المعايير الدولية. وأشارت إلى أن حماية حقوق الأقليات منظمة بموجب إطار قانوني واضح وشامل، وأن المعاملة الخاصة للأقليات مكفولة على المستوى الدستوري. وأكدت أن جميع الأقليات في جمهورية مقدونيا تتمتع بمعاملة متساوية وحقوق متساوية، وأن تشريعات البلد تتفق اتفاقا كاملا مع المعايير الدولية، بل تتجاوزها، في بعض المجالات. وأضافت قائلة إن جميع الدول في المنطقة عليها أن تتبع هذه المعايير. وقالت إن حكومة بلدها تنفذ سياسة العمل الإيجابي لتعزيز إدماج الأشخاص المنتمين إلى أقليات وطنية مع الاحتفاظ بسماتهم الوطنية الخاصة. وذكرت أنه قد تحققت نتائج إيجابية في مجالي التعليم وإدارة الدولة.

٢٠ - واستطردت قائلة إنه يجب كفالة الحماية القضائية في حالات انتهاكات حقوق الإنسان. وأعربت عن أسفها لأنه في حالة حدوث انتهاكات مزعومة لحقوق الأقليات يتم اللجوء إلى الوسائل السياسية في كثير من الأحيان، ولا تجري الاستفادة بدرجة كافية من آليات الحماية القضائية المتاحة على الصعيد الوطني، وهي الآليات التي ينبغي استنفادها قبل اللجوء إلى المنظمات الدولية المختصة. وقالت إنه يجب إيلاء عناية كافية لرفع مستوى الوعي بالآليات المتاحة للمواطنين لحماية حقوقهم وذلك من أجل تعزيز حكم القانون.

٢١ - وقالت إن المجتمع الدولي عليه أن يضع نهجا مقارنا لحالات حقوق الأقليات المختلفة في منطقة البلقان ذلك من أجل تحديد المشاكل الحقيقية وتقديم حلول لها والترحيب بالأمثلة الإيجابية. وأضافت قائلة إن هذا هو الهدف من الاقتراح المقدم من بلدها لإعداد دراسة عن وضع الأقليات الوطنية في تلك المنطقة. وأعربت في نهاية حديثها عن أملها في أن تجد اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في الاقتراح مصدر إلهام وتحديا حقيقيا.

٢٢ - السيد رضواني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن المؤسسات والصكوك الإقليمية لعبت دورا رئيسيا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وفي مقدورهما عكس العوامل الإقليمية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وأضاف قائلا إن هذا صحيح بوجه خاص في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تتميز بشراء تنوعها. واستطرد قائلا إن بلدان آسيا والمحيط الهادئ سوف تعقد قريبا ورشة عمل في عمان بالأردن لمناقشة المبادئ المشتركة وإجراء دراسة أولية لاستراتيجيات تتعلق بوضع ترتيبات إقليمية، وإن جمهورية إيران الإسلامية قد شاركت في العملية بصورة فعالة وسوف تواصل مساعيها للتوصل إلى فهم مشترك وعقد اتفاقات في هذا الشأن.

٢٣ - واستطرد قائلا إن متابعة المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان ينبغي أن تركز على المسائل العامة التي يؤثر تحسينها على جميع المواضيع الفنية وأن للتنسيق الدولي لأنشطة حقوق الإنسان وتعزيز وترشيد آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أهمية في تلك العملية، إذ أنها ستحسن فعالية المنظمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سائر أرجاء العالم. وأعرب عن أمل وفده في أن تلقى الجهود الجارية لمواءمة آليات حقوق الإنسان مع الاحتياجات الحالية والمقبلة تعاونا كاملا من كافة المجموعات الإقليمية وأن تكفل تلك الجهود بالنجاح قريبا.

٢٤ - وقال إن عدم الانتقائية والتجرد والموضوعية هي أكثر المتطلبات أهمية بالنسبة لمعالجة جميع حقوق الإنسان على نحو يتسم بالعدالة والتوازن، إذ أن إهمالها يؤدي إلى حدوث إحباط في النظام بكامله. واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن الكثير من القرارات والبيانات التي أصدرتها الأمم المتحدة أعادت التأكيد بقوة على تلك المبادئ، فإنه لا تزال هناك ممانعة من جانب بعض آليات ومؤسسات الأمم المتحدة في بحث الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في كثير من أجزاء العالم. وقد تجلت تلك الانتهاكات في أشكال متعددة وفي سياقات مختلفة؛ وسواء كان الأمر يتعلق بالحقوق في التنمية أو بالحقوق في حرية التعبير فإن تلك الانتهاكات جميعها تنطوي على التضحية بالأفراد أو الشعوب، وتستحق الاهتمام نفسه من المجتمع الدولي. واختتم حديثه قائلا ينبغي على جميع آليات ومؤسسات الأمم المتحدة أن تسعى لضمان الالتزام الدقيق بعدم الانتقائية والموضوعية؛ كما ينبغي أن يصبح ذلك جوهر كل الأنشطة في متابعة المؤتمر العالمي.

حق الرد

٢٥ - السيد ديفيد (إسرائيل): قال إن ممثل لبنان قد استغل مرة ثانية حق حرية الكلمة في اللجنة الثالثة للهجوم على إسرائيل. وأشار إلى أن لبنان كان من الناحية التقليدية قاعدة للمجموعات الإرهابية المختلفة التي كانت تهدف إلى إلحاق الضرر والدمار بإسرائيل وقتل أكبر عدد من الإسرائيليين، منتهكة بذلك حقا أساسيا من حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة.

٢٦ - واستطرد قائلا إن المسألة التي تهم إسرائيل ولبنان تتعلق بحق ومسؤولية أية دولة ذات سيادة، بما في ذلك إسرائيل، في أن تحمي نفسها من الهجمات المتكررة على مواطنيها. وعندما قُتل، للأسف، مدنيون أثناء الهجمات الإسرائيلية المضادة كان ذلك نتيجة لأخطاء اعتذرت إسرائيل عنها. وقال إن ذلك يكشف عن وجود تباين صارخ عند مقارنته بالهجمات التي تتم من الأراضي اللبنانية ضد إسرائيل والتي تستهدف المدنيين قبل كل شيء. وأعرب عن أسفه لرفض لبنان حل نزاعه مع إسرائيل، وقال إن إسرائيل كررت لمرات عديدة أنها لا تطالب بحقوق على الأراضي اللبنانية وتحافظ على التزامها بوحدة ذلك البلد. وأضاف قائلا إنه ينبغي أن تضع الحكومة اللبنانية حدا لأعمال العدوان التي ترتكب ضد إسرائيل يوميا تقريبا من الأراضي اللبنانية، وإن رفض لبنان في الوقت الحاضر حل مشاكله مع إسرائيل عن طريق المفاوضات الثنائية أمر يؤسف له.

٢٧ - واختتم حديثه قائلا إنه إذا كان لحقوق الإنسان أي معنى عند لبنان فإنه يجب عليه أن يضمن عدم استخدام أية قوات مسلحة أو إرهابية للأراضي اللبنانية كقاعدة للهجمات ضد إسرائيل. واختتم حديثه قائلا إنه يدعو الحكومة اللبنانية إلى الدخول فورا في مفاوضات مع إسرائيل لوضع حد للحلقة المفرغة من الهجمات والهجمات المضادة.

٢٨ - السيدة إيللو (النيجر): أشارت إلى أن ممثل أيرلندا قد رأى من المناسب، وهو يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي في الجلسة الثانية والأربعين أن يذكر النيجر في البيان الذي أدلى به.

٢٩ - وقالت إن وفدها يريد أن يؤكد من جديد أن العملية الديمقراطية قد استعيدت تماما في النيجر. وأضافت قائلة إن الأحزاب السياسية ومجموعات حقوق الإنسان أصبحت حرة في أن تجتمع أينما، ومتى، وكيفما، شاءت. وأشارت إلى أن الانتخابات البرلمانية سوف تجرى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وفي ذلك الوقت يستطيع مواطنو البلاد، بحرية، انتخاب ممثليهم في الجمعية الوطنية. واختتمت حديثها قائلة إن ذلك الدليل الجديد على قدرة ديمقراطية البلد الناشئة على البقاء مرة ثانية يظهر عزم شعبها وقادتها على ضمان احترام المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٣٠ - السيدة جانغ فينغكون (الصين): قالت إن وفدها يرفض رفضا قاطعا الحملات التي لا أساس لها والتي شنّها على الصين عدد من الوفود ومن بينها وفود استراليا وأيرلندا وكندا، وإنه ينبغي على تلك الوفود أن تترك جانبا مواقفها المتحيزة والمتكبرة. وأضافت قائلة إن الحكومة الصينية، وقد ألزمت نفسها



بتطوير التنمية الاقتصادية، قامت بتعزيز الديمقراطية والنظام القانوني للبلاد، مع إيلاء اهتمام خاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية. وقالت إن الصين حققت الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وإن شعبها يعيش حياة سعيدة مسالمة ويبنى وطنه بثقة وافتخار. واستطردت في حديثها قائلة إن تقدم الصين في مجال حقوق الإنسان لا يمكن أن يقلل منه أي شخص، وإن الأكاذيب التي ترددها حفنة من البلدان الغربية ما هي إلا أكاذيب فحسب ولا يمكن أن تغير الحقائق.

٣١ - وأردفت قائلة إن الجميع متساوون أمام القانون بموجب الدستور الصيني وإن كل من يخرق القانون يجب أن يُقدم للمحاكمة. وأضافت قائلة إن الدستور ينص أيضا على استقلال نظام القضاء وإن الحكم الذي يصدر وفقا للقانون في قضية ما هو مسألة داخلية تماما ولا يحق لمنظمة، أو فرد أو بلد، أن يتدخل فيها. وقالت إن من يشيرون بأصابع الاتهام إلى الصين كثيرا ما يصفون بلدانهم بأنها بلدان "ديمقراطية"، ومع ذلك فإنهم لا يحترمون استقلال القضاء في البلدان الأخرى ويدلون بتعليقات غير حكيمة ويوجهون اتهامات جائرة، ولا يملك المرء إزاء ذلك إلا أن يشك في دوافعهم.

٣٢ - واستطردت قائلة إن التبت السابقة كانت تمارس، قبل إدخال الإصلاحات الديمقراطية، نظام العبودية الإقطاعية، الذي يدمج الدين بالسياسة، ودكتاتورية رجال الدين والارستقراطيين. وفي حين أن من يملكون العبيد كانوا يمثلون ٥ في المائة فقط من السكان فإنهم كانوا يمتلكون ١٠٠ في المائة من الأراضي، ولم تكن هناك حقوق للإنسان يمكن التحدث عنها. ومنذ إجراء الإصلاحات الديمقراطية حدثت تغييرات جوهرية وأصبح الشعب التبتى، بالإضافة إلى ٥٥ مجموعة عرقية أخرى في الصين، أسيادا في بلادهم. وقالت إنه لا شك في أن الذين يعارضون تلك التغييرات يرغبون في أن تُجبر الجماهير العريضة للشعب التبتى على العودة إلى نظام العبودية مرة ثانية.

٣٣ - ومضت في حديثها قائلة إن بعض البلدان الغربية تلزم الصمت فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان داخل حدودها بينما تعرض نظامها السياسي وقيمها على الآخرين تحت راية حقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن تلك البلدان تهاجم شعوب وحكومات عدد من البلدان النامية وتشوه سمعتها في محاولة لتغيير النظم الاجتماعية والسياسات التنموية التي اختارتها؛ ولكن الأيام التي كان يدوس فيها الآخرون على الصين بأقدامهم قد ولّت منذ أمد بعيد. واختتمت حديثها قائلة إن الصين لن تستعلى أبدا على البلدان الأخرى ولن تسمح لأي بلد بالتدخل في شؤونها الداخلية.

٣٤ - السيد المفتي (السودان): قال، وهو يرد على البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي في الجلسة الثانية والأربعين، وعلى البيانين اللذين أدلت بهما كندا والنرويج في الجلسة الثالثة والأربعين، إن المقرر الخاص نفسه، وهو الذي زار السودان مؤخرا، قد أقر دون لبس بأنه لم يتحقق من بعض الانتهاكات المزعومة وقال إنه سوف يتناولها ويقوم بتحليلها في تقريره الختامي في عام ١٩٩٧؛ ولذلك فإن الإشارة إلى تلك المزاعم سابقة لأوانها. ومضى في حديثه قائلا إنه على الرغم من ذلك فإن حكومة السودان تقوم حاليا بإجراء سلسلة من التحريات، وقد برهننت النتائج، حتى الآن، أن الكثير من المزاعم

لا أساس لها من الصحة، ولذلك فإنه يعتقد أن الاتحاد الأوروبي ليس في موقف يسمح له بتقييم الحاجة إلى موظفين ميدانيين لحقوق الإنسان في السودان، وهو تقييم فوّضت لجنة حقوق الإنسان بإجرائه في عام ١٩٩٧.

٣٥ - واستأنف حديثه قائلًا إن النهج الذي اتبعته بلدان الاتحاد الأوروبي وكندا والنرويج كان نهجًا انتقائيًا لأنها تجاهلت توصيات واستنتاجات المقرر الخاص الأخرى، مثل دعوته لمساندة التدابير العملية التي اتخذتها حكومة السودان لكي تحقق في المزاعم وتحسن تدفق المعلومات إلى هيئات الأمم المتحدة المختصة.

٣٦ - واختتم حديثه قائلًا إن بلدان الاتحاد الأوروبي وكندا والنرويج ملزمة، وفقًا لإعلان فيينا لعام ١٩٩٣، بالعمل على اجتثاث الفقر المدقع وتخفيف عبء الديون الخارجية في أقل البلدان نموًا جميعها، بما فيها السودان؛ ومع ذلك فإنها لم تقم بأية محاولة لتناول ذلك الالتزام في بياناتها مفضلة اتباع نهج مجابهة يشدد على الحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية وذلك على الرغم من أن حقوق الإنسان يرتبط بعضها ببعض.

٣٧ - السيد فينوستي (رواندا): قال، رداً على البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي، إن وفده يدحض تقييم الحالة في بلاده بوصفها معادية للتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأضاف قائلًا إن حكومته أوقفت عمليات الإبادة الجماعية والمذابح وإن السلم قد عاد إلى البلاد منذ إقامة الحكومة الجديدة في تموز/يوليه ١٩٩٦. واستطرد قائلًا إن الحكومة، التي تتكون من خمسة أحزاب سياسية مختلفة قامت، بمبادرتها الخاصة، بإنشاء لجنة للمصالحة الوطنية. وإن خمسة آلاف فرد من القوات الرواندية المسلحة السابقة انضموا تلقائيًا إلى الجيش الوطني الجديد.

٣٨ - وأضاف قائلًا إنه يمكن لأولئك الذين يقدمون المساعدة في مجالي العدالة وحقوق الإنسان أن يشهدوا على تحسّن أحوال السجون، وإنه لا ينبغي أن نقلل من قيمة عملهم الشاق مدة عامين في رواندا. وأوضح أن ذلك يفسر طلب الموارد التكميلية.

٣٩ - ومضى في حديثه قائلًا إنه فيما يتعلق بالاحتياج إلى نظام قضائي عامل غير متحيز، أشار المقرر الخاص في تقريره (A/51/657) إلى أن النظام يحتاج إلى إصلاح على الأصعدة المؤسسية، وأصعدة الموارد البشرية والأصعدة المادية. وأعرب عن استغرابه لطلب أن يكون النظام غير متحيز في حين أن النظام ذاته ليس موجودًا.

٤٠ - واستطرد قائلًا إن القانون الجديد الذي يفرق بين المسؤولية الجنائية بالنسبة للإبادة الجماعية، والذي صدر في آب/أغسطس ١٩٩٦ ولقي ترحيب الاتحاد الأوروبي، قد حدد فئات للمسؤولية عن تلك

الجريمة؛ ولذلك فإنه ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يركز على مساعدة حكومة رواندا في إزالة العقبات الباقية بدلا من تقديم المواعظ للمهتدين.

٤١ - وواصل حديثه قائلا إنه يصعب مقارنة إنجازات حكومة رواندا بإنجازات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي تبلغ ميزانيتها السنوية ٣٦ مليون دولار.

٤٢ - واختتم حديثه قائلا إنه مع حرصه على تقديم الشكر لأولئك الذين قدموا المساعدة، يشدد على أن العودة الجماعية للاجئين الروانديين، التي طال انتظارها، تمثل تحديا للمجتمع الدولي بأسره؛ وإنه يمكن الحكم على أولئك الذين قدموا، وسوف يقدمون، المساعدة بأعمالهم وليس بتعليقاتهم.

٤٣ - السيد ميشا أوندو بيلي (غينيا الاستوائية): قال، ردا على البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي، إنه من السهل توجيه النقد، ولكن بلده حديث عهد بالديمقراطية وقليل الخبرة. وأضاف قائلا إنه على الرغم من محدودية الموارد فقد تم تنظيم وإجراء أول انتخابات مستقلة بعد الحصول على الاستقلال منذ ٢٨ عاما بدون أي نزاع عرقي. وقال إن أكثر من ٥٠ مراقبا دوليا قد شهدوا على أن الانتخابات قد تمت في مناخ من السلم والوفاق.

٤٤ - السيد الحميمدي: قال ردا على البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وعلى بيان ممثل كندا إنه نظرا لأن بيان ممثل الاتحاد الأوروبي يستند إلى تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق (E/CN.4/1996/61)، فإن رد العراق (A/C.3/51/3) يكفي للرد على ذلك البيان. وأضاف قائلا إنه يود، مع ذلك أن يعرب عن رغبته في إبداء بعض الملاحظات بشأن بعض النقاط المحددة وأن يبدأ ذلك بالإشارة إلى أن البيان يفتر للموضوعية إذ أنه تجاهل العفو عن السجناء ووضع إجراءات ديمقراطية جديدة مثل الانتخاب لمنصب رئيس الجمهورية.

٤٥ - وتابع كلامه قائلا، فيما يتعلق بمشاريع الري التي يتم تنفيذها في مناطق المستنقعات بالجنوب إن البيان تجاهل تماما أن الأعمال التي تم القيام بها تتعلق فقط بتنفيذ عدد من مشاريع الري التي صممتها شركات أمريكية وأوروبية ويابانية منذ سنوات مضت، وإنه بفضل تلك المشاريع تلعب المنطقة حاليا دورا هاما في تنمية البلد.

٤٦ - ومضى في حديثه قائلا إنه فيما يتعلق بتعاون العراق مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، يود أن يؤكد أن حكومة بلده تتعاون بشكل حقيقي في جميع النواحي وأن القول بغير ذلك يكشف عن المعادة وانعدام الموضوعية.

٤٧ - وأشار إلى البيان الذي أدلى به ممثل كندا وقال إن ذلك الممثل يجهل الوضع السياسي والاجتماعي في العراق، إذ أنه من المستحيل أن تنتهك حكومة العراق حقوق الإنسان للشعب الكردي لأنها غير موجودة

في المناطق الكردية وليس لديها قوات عسكرية هناك. وفيما يتعلق بملاحظات الممثل بشأن الشيعة، قال إنهم مسلمون عراقيون يعيشون في كافة أنحاء البلد وهم جزء أساسي من المجتمع ولا يمثلون كيانا منفصلا.

٤٨ - السيد ري سونغ إل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال ردا على البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي إن الملاحظات المغلوطة والمشوهة والمنطوية على الافتراء التي أبدت بشأن بلده قد أساءت لكرامة بلده وشعبه. وأضاف قائلا إنه يمكن أن يكون هناك انتهاك لحقوق الإنسان في ظل نظام اشتراكي يتمحور حول الجماهير الشعبية التي تملك زمام الدولة والمجتمع. فمجتمعه يشبه عائلة كبيرة متناسقة يغمرها الإيمان بالمبادئ الأخلاقية الشريفة، والحكومة مسؤولة عن مصير الفرد ومستقبله بالإضافة إلى حقوقه في مجال حقوق الإنسان. وقال إن هذا ما لا يمكن تصوره في مجتمع رأسمالي سادته التطرف في النزعة الفرديّة والمنافسة وانعدام الأخلاق.

٤٩ - وأضاف قائلا فيما يتعلق باتفاق الهدنة الموقع في عام ١٩٥٣، إن ذلك الاتفاق قد شكّله بالفعل الموقف السلبي للطرف الآخر ولم يسهم في دعم السلم والأمن في شبه الجزيرة. وقال إن بلده يقترح أن يحل محل الاتفاق الذي لم يعد متفقا مع ظروف العصر اتفاق سلام يكون الاهتمام منصبا فيه على تحقيق السلم والأمن في شبه الجزيرة ويكون منطويا على إدراك أكبر للطريقة التي يمكن أن تحل بها المسألة. واستطرد قائلا إنه ليس من الملائم طرح قضية اتفاق الهدنة في اجتماع مخصص لحقوق الإنسان إذ أنه من الممكن أن تختلط قضايا الأمن بقضايا حقوق الإنسان بسبب تسييس مسألة حقوق الإنسان.

٥٠ - وتابع حديثه قائلا إن البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا كان مثالا للانتقائية ولازدواجية المقاييس وللنفاق والتعسف الذي يمكن أن يوجد في مجال حقوق الإنسان. ففي حين يولي أعضاء الاتحاد الأوروبي اهتماما كبيرا لمسألة حقوق الإنسان في البلدان الأخرى فإنهم يغضون طرفهم عن انتهاكات حقوق الإنسان في بلدانهم وفي الدول التي تدور في فلهم والدول الحليفة لهم. وسيجعل ذلك من اللجنة الثالثة مكانا للمواجهة بدلا من أن تكون مكانا لحل قضايا حقوق الإنسان، مما سيهدد في النهاية السلم والأمن العالميين. واختتم حديثه قائلا إنه سعيًا وراء أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، سيبدل وفد بلده كل جهد من أجل مقاومة أية محاولة للمواجهة أو للمس بقضايا حقوق الإنسان.

٥١ - السيدة ليزان (لاتفيا): قالت إن بلدها عندما انضم إلى منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٩١ أعلن بوضوح أنه ليس بدولة خلف للاتحاد السوفياتي؛ ومع ذلك، فإن الاتحاد الروسي، الذي هو دولة خلف للاتحاد السوفياتي، لم يسحب قواته العسكرية من لاتفيا إلا عام ١٩٩٤، وذلك على وجه الخصوص نتيجة لضغط الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وأضافت قائلة إن الاتحاد السوفياتي احتل لاتفيا في عام ١٩٤٠ وإن ما يقرب من مليون مهاجر قد قدموا مع جيش الاحتلال، في حين تم ترحيل مئات الآلاف من المواطنين اللاتفيين من البلد. وعلى الرغم من هذا الظلم فإن لاتفيا اختارت، بعد استرجاع استقلالها في عام ١٩٩١،

إدماج الناس الذين دخلوا البلاد خلال الخمسين عاما من الاحتلال. وبالطبع فإن الإدماج عملية معقدة لا يمثل الحصول على الجنسية فيها إلا جزءاً.

٥٢ - وتابعت حديثها قائلة إنه يوجد في لاتفيا حالياً مليونان وخمسمائة ألف مقيم وإن ٧٠ في المائة من أولئك المهاجرين مواطنون من لاتفيا وما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص منهم هم من أصل غير لاتفي. وقالت إنه باستطاعة المقيمين الدائمين أن يصبحوا مواطنين بعد إتمامهم لإجراءات الحصول على الجنسية. فبمقتضى قانون عام ١٩٩٤ المتعلق بالجنسية، حددت متطلبات الحصول على المواطنة عن طريق اكتساب الجنسية في الإقامة لمدة خمس سنوات، ومعرفة أساسية للغة لاتفيا ودستورها وتاريخها، وأداء قسم الولاء. وبطبيعة الحال فإن الحصول على الجنسية يتضمن حقوقاً وواجبات بما في ذلك أداء الخدمة في الجيش اللاتفي. ونتيجة لذلك، فإنه من أصل ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص ممن كان لهم حق اكتساب الجنسية في عام ١٩٩٦ لم يطلب الجنسية فعلاً سوى ١ في المائة. وللأسف فإن الاتحاد الروسي لم يتفهم النهج الذي اتبعته حكومة بلدها، إذ انتقد لاتفيا لعدم منحها الجنسية بصفة مباشرة لكل الأشخاص الذين هاجروا إلى لاتفيا خلال سنوات الاحتلال.

٥٣ - وواصلت حديثها قائلة إن حكومة لاتفيا تولي الأولوية لضمان حقوق الإنسان الأساسية لكل المقيمين على أرضها. فقد تم إصلاح النظام القضائي واعتماد التشريع اللازم وإنشاء مكتب لحقوق الإنسان، كما جرى تقييم إنجازات لاتفيا في مجال حقوق الإنسان بموضوعية وإيجابية من جانب الأمم المتحدة والأجهزة الدولية الأخرى. وقد أعلن كل من الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس دول بحر البلطيق أنه لا تحدث في لاتفيا أية انتهاكات جماعية أو خطيرة لحقوق الإنسان. واختتمت حديثها قائلة إن بلداً واحداً فقط هو الذي اختار أن يتجاهل هذه التقييمات، وذلك يرجع، على ما يبدو، إلى المصالح الامبريالية الجديدة ومصالح ما بعد الاستعمار التي تسعى وراءها بعض المجموعات السياسية في ذلك البلد.

٥٤ - السيد نجم (لبنان): قال إن إسرائيل، منذ احتلالها لجنوب لبنان في عام ١٩٧٨، قد رفضت سحب قواتها حسبما يدعو إليه قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وأضاف قائلاً إن وفد بلده لا يرى أية رغبة في السلم من جانب الحكومة الإسرائيلية، وإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان قد أدى إلى انتهاكات يومية لحقوق الإنسان وإلى أعمال عنف موجهة ضد السكان المدنيين كان آخرها قتل ما يزيد على ١٠٠ من الأشخاص الأبرياء في قانا.

٥٥ - وتابعت حديثها قائلاً إن الشروط التي حددتها إسرائيل من أجل الانسحاب من جنوب لبنان غير مقبولة. فالحكومة اللبنانية مسؤولة عن الدفاع عن الحدود الدولية للبلد ولن تحمي الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها. وأكد من جديد حق الشعب اللبناني، بمقتضى القانون الدولي، في مقاومة الاحتلال الأجنبي، وذكر أن ما تسميه إسرائيل الشريط الأمني في جنوب لبنان، الذي يعتمد وجوده على اتباع سياسة العنف

واستعمال القوة، لم يوفر الأمن لإسرائيل. واختتم حديثه قائلًا إن لا يمكن تحقيق السلم والاستقرار في تلك المنطقة إلا إذا سحبت إسرائيل قوات الاحتلال التابعة لها.

٥٦ - السيد ويدودو (إندونيسيا): قال إن بعض الوفود قد أدلت ببيانات لا تستند إلى أساس فيما يخص حالة حقوق الإنسان في إندونيسيا وتيمور الشرقية. وأضاف قائلًا إنه من المؤسف أن تلجأ تلك الوفود إلى حملة من التضليل الإعلامي ضد بلده، وإن موقفنا كهذا لا يمكن أن يفضي إلى أي شيء إيجابي في مداورات اللجنة. وقال إن إندونيسيا قد بذلت كل جهد في سبيل تنفيذ توصيات لجنة حقوق الإنسان وأعربت عن التزامها بالتعاون مع كل آليات حقوق الإنسان ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة.

٥٧ - وأضاف قائلًا إن حكومة بلده قد أنشأت مكتبًا لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية من أجل دعم وحماية حقوق الإنسان للشعب هناك ولتعزيز آماله وتطلعاته. واختتم حديثه قائلًا إنه إذا كانت هناك أية مشاكل مُعلقة في تيمور الشرقية فإن الإطار الملائم لمناقشتها هو الحوار بين إندونيسيا والبرتغال برعاية الأمين العام، ولذلك فإنه يَرجى من الدول التي انتقدت إندونيسيا أن تضبط نفسها وأن تساعد على خلق جو يفضي إلى حل المسألة.

٥٨ - السيد أردا (تركيا): قال إن كل بلد، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واستراليا وتركيا، له نواقصه سواء فيما يخص وضع التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان أو تنفيذها. ففي تركيا، تعمل بشكل تام كل المؤسسات الديمقراطية بما في ذلك البرلمان وجهاز قضائي مستقل وصحافة حرة. وأضاف قائلًا إن تركيا تناضل دائمًا من أجل تعزيز ديمقراطيتها وحماية حقوق الإنسان؛ كما أنها في الوقت ذاته، تقاوم بالتوافق التام مع مبادئ سيادة القانون، موجة عارمة من الإرهاب الموجه ضد وحدة أراضيها ونظامها الدستوري. واستطرد قائلًا إن هذا الإرهاب يُشجع من الخارج بل حتى في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأضاف قائلًا إنه على الرغم من الالتزامات الملقة على عاتق تلك البلدان بمقتضى القانون الدولي فإن بعضها يعد مرتعا للإرهاب والإرهابيين. وقال إنه لهذا يحث وفد بلده الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أن تفي بما عليها من التزامات وفقا للقانون الدولي في هذا المجال.

٥٩ - وأضاف قائلًا إنه من الصعب فهم أسباب استفسار استراليا عن حقوق الأقلية للمواطنين الأتراك الذين هم من أصل كردي. فكل المواطنين الأتراك يتمتعون بالمساواة في الحقوق دون تمييز على أساس الخلفية العرقية أو السلالة أو الجنس أو الدين. وقال إن تركيا لا تفرق بين مواطنيها حسب الانتماء العرقي أو السلالة. وأشار في هذا الصدد إلى أن ثلث أعضاء البرلمان التركي تقريبا هم من أصل كردي. وقال إن وفد بلده يود أن يبلغ ممثل النرويج أن وفدا عن مجلس أوروبا يعنى بمسألة التعذيب قد زار تركيا بدعوة من حكومة بلده منذ عدة أشهر.

٦٠ - وأخيرا أشار إلى أنه من أجل ضمان أن تكون مناقشة مسألة حقوق الإنسان مناقشة مثمرة فإنه من الضروري تجنب البيانات التي يُصدرها جانب واحد والبيانات ذات الدوافع السياسية كالتالي بها ممثلو الاتحاد الأوروبي والنرويج وأستراليا.

٦١ - السيد أوتيلو (نيجيريا): قال إن الاتهامات التي وجهت إلى بلده من جانب الاتحاد الأوروبي والنرويج وكندا بشأن انتهاك حقوق الإنسان لا تعكس حقيقة الحالة في نيجيريا وتبرهن على رفض قبول المعلومات الحقيقية المتعلقة بتطبيق الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان هناك. وأبدى رغبته في أن يوضح لوفد النرويج أن السيدة أبيولا قتلت من قبل مجرمين وأن الشرطة النيجيرية قد اعتقلت عدة أشخاص في هذه القضية وأن التحقيق لا يزال مستمرا. وأضاف قائلا إن نيجيريا هي من بين الدول التي لها صحافة أكثر حرية وأعلى درجة من حرية التعبير، وإن حكومة بلده لم تمنع أيًا من المقررين الخاصين من زيارة نيجيريا ولكن سعت، كأى حكومة أخرى، إلى تنظيم استقبال ملائم من أجل ضمان نجاح هذه الزيارات.

٦٢ - وتابع حديثه قائلا إن حكومة بلده ملتزمة بالعودة إلى الحكم الديمقراطي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. فقد تم بالفعل تنظيم انتخابات محلية على أساس غير حزبي، كما حُدد موعد الانتخابات الحكومية المحلية على أساس حزبي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقال إنه قد تم إنشاء ١٣٨ حكومة محلية إضافية من أجل تعزيز لا مركزية السلطة في نيجيريا، وإنه قد سجلت خمسة أحزاب سياسية جديدة بما يعد خطوة هامة في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية. واختتم حديثه قائلا إن نيجيريا ملتزمة بشكل لا رجعة فيه بالعودة إلى الديمقراطية وتحتاج إلى دعم الجميع في بذل هذا الجهد.

٦٣ - السيد ديفيد (إسرائيل): قال إنه لو أن لبنان احترم سيادة إسرائيل وحققها في العيش داخل حدود سالمة وأمنة لاستفاد كلا البلدين من السلم والأمن الناتجين عن ذلك. وأضاف إن إسرائيل تقبل قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وليست لديها أية مطالب في أية أراض لبنانية. واستدرك قائلا إنه لا يمكن مع ذلك أن يتوقع لبنان السماح بالقيام بهجمات قاتلة ومستمرة ضد إسرائيل انطلاقا من أراضيه دون تحمل العواقب. واختتم حديثه قائلا إنه لذلك فإن وفد بلده يدعو لبنان مرة أخرى إلى وقف الهجمات الموجهة ضد المدنيين الإسرائيليين واختيار المفاوضات والسلام بدلا من الحرب والعدوان.

٦٤ - السيد نجم (لبنان): تحدثت ممارسة لحق الرد وقال إن الشعب اللبناني يقاوم الاحتلال الإسرائيلي الأجنبي، وإن على الحكومة الإسرائيلية أن تحترم الشرعية الدولية وأن تنفذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن إسرائيل قامت بأعمال عدوانية متكررة ضد لبنان وسكانه المدنيين فإنها لم تفلح، ولن تفلح أبدا، عن طريق الحرب والعنف. واختتم حديثه قائلا إن الحل الوحيد هو انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠